بسم الله الرحمن الرحيم



" تلقي الأمة للصحيحين بالقبول"

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :
الباحث : أ. فايز سعود صالح أبو سرحان
قسم أصول الدين – كلية الشريعة – جامعة الخليل – فلسطين

المقدمة

الحمد لله القائل:" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" [1] أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، وأشهد أن لا إله إلا الله حفظ كتابه من العبث به ، وإن من تمام حفظه حفظ سنة نبيه ρ التي بينت مجمله وخصصت عامه وقيدت مطلقه.

وأشهد أن حبيبنا محمداً عبد الله ورسوله ρ بلغ ما أُمر به استجابة لنداء ربه Y القائل :" يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك"[2] .

وقد هيأ الله تعالى من يحفظ سنته ρ ويضع الضوابط والقوانين لتمييز صحيحها من سقيمها ، وكان من أولئك الجهابذة الكبار الإمامان الجليلان البخاري ومسلم ، واللذان ينشرح الصدر وتطمئن النفس عند سماع اسميهما ولعل الله كتب لهما القبول في الأرض لما قدما من خدمة للسنة النبوية المطهرة تفخر بها الأجيال على مر العصور.

هذا وقد جاء هذا البحث وعنوانه : تلقي الأمة للصحيحين بالقبول ليؤكد بدهية- علَّها غابت في هذا العصر الذي طغت فيه المادة ، وبرز فيه الكلام عن العقل ودوره وفهمه للنصوص ، ونقده لكل ما لم يوافقه ولو لأول وهلة حين اطِّلاعه على النص وخاصة إذا كان نصاً نبوياً ، وقد لا يتورع عدد من أصحاب هذه المدرسة أن يبادر لنقد الحديث حتى ولو كان في صحيح البخاري أو صحيح مسلم – بدهية تلقي الأمة للصحيحين بالقبول ، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى لا يدركها إلا من مارس هذا الفن وعايش جهود العلماء وصبرهم على شظف العيش ورضاهم بالأطمار في سبيل العناية بسنة الحبيب ρ وصيانتها عن كل ما يشوبها .

وتظهر أهمية هذا البحث في أن الدفاع عن صحيحي البخاري ومسلم دفاع عن الإسلام ، فإنه لا يزال مسلسل الكيد للإسلام ، في مخطط يستهدف دين الإسلام واجتثاث أصوله ، وتقويض بنيانه فما أكثر الحملات التي تعرض لها الإسلام ورجاله بدءاً من صحابة رسول الله ρ والتشكيك في عدالتهم وديانتهم ، والطعن فيمن عرف بكثرة الرواية منهم ، ومروراً بكبار أئمة التابعين الذين كان لهم دور مشهود في تدوين الحديث ونشر السنة .

وما أن فرغ خصوم الإسلام من ذلك حتى بدؤوا جولة جديدة ، كان الهدف فيها هذه المرة أعظم أصول الإسلام بعد القرآن ، فصوبوا سهامهم نحو الصحيحين ومؤلفيهما ، واتخذوهما غرضاً لحملاتهم وشبهاتهم المزعومة ، لأن في النيل منهما نيلاً من الإسلام ، ولأن إسقاط الثقة بهما هو في الحقيقة إسقاط للثقة بجملة كبيرة من أحكام الشريعة التي إنما ثبتت بتصحيح هذين الإمامين الجليلين وتلقي الأمة لهما بالقبول ، فإذا نجحوا في العصف بهما ، فقد أصابوا الإسلام في مقتل يصعب بعده استمرار الحياة ، ولذلك جعلوا من أهم أهدافهم وأولى أولياتهم إسقاط الثقة

---

[1] : الحجر : 9.

[2] : المائدة : 67.

بأحاديث الصحيحين ورواتهما بشتى الوسائل ، لتنهار بعد ذلك صروح السنة في غيرهما من الكتب والمصنفات الأخرى .

وبعد فقد ظهرت مكانة هذين الكتابين ومنزلتهما في العلم والدين ، وما شبهات المغرضين حولهما إلا مجرد فقاعات وأوهام لا تثبت أمام التحقيق العلمي ، وليس لها أي سند شرعي ، ولا يزال الله عز وجل يقيض للسنن والأحاديث في كل عصر من ينفي عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، تحقيقاً لوعد الله في حفظ دينه وكتابه وسنة نبيهρ .

الدراسات السابقة :

لا يخفى أن هذا الموضوع قد لقي عناية من العلماء ، فما أكثر الجهود التي حظي بها الصحيحان ، ومنها تلقي الأمة لصحيحيهما بالقبول ، ولكن لم أجد بحثاً تناول الموضوع بشكل مستقل .

وإن كان هناك جهود مشكورة تعرضت للموضوع ، ولكن من خلال تناول الصحيحين أو أحدهما بالدراسة ، كمكانة الصحيحين للأستاذ الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر ، وكتاب الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، للدكتور: محمد طوالبه .

فأحببت أن أتناول الموضوع بدراسة مستقلة ، أجمع فيها شتات الموضوع في مكان واحد والله الموفق .

منهج الدراسة وخطتها :

اعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفي مستفيدا من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فجعلته في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة في نتائج البحث.

المبحث الأول: جهود الإمامين البخاري ومسلم في خدمة السنة وثناء العلماء عليهما.

المبحث الثاني : شرط الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما .

المبحث الثالث : الأسس التي اعتمدها العلماء في تلقي أحاديث الصحيحين.

هذا وما كان في هذا البحث من صواب فبتوفيق من الله وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

المبحث الأول: جهود الإمامين في خدمة السنة وثناء العلماء عليهما:

ما أكثر الثناء على الإمامين من كثير من شيوخهما وأقرانهما وتلاميذهما وكل من جاء بعدهما، ولا يستطيع الباحث أن يذكر كل ذلك ، خاصة والمقام مقام اختصار، فهذا بعض ذكر وثناء.

قال النووي في مقدمة شرحه لمسلم: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث" [1]، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : جهود الإمام البخاري في خدمة السنة وثناء العلماء عليه:

لا يختلف اثنان من العلماء على البخاري بأنه إمام زمانه ، ووحيد عصره ، ولم ير مثل نفسه.

قال إسحاق بن أحمد : " حدثني حامد بن أحمد قال : ذكر لعلي بن المديني قول محمد بن إسماعيل : ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني فقال : ذروا قوله ، ما رأى مثل نفسه" [2] .

وقال أحمد بن سيار المروزي:" محمد بن إسماعيل طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر وكان حسن المعرفة حسن الحفظ وكان يتفقه"[3].

وقال العقيلي : "لما ألَّف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد ا بن حنبل وغيرهم فاستحسنوه وكلهم قال : كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث ، قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[4] .

وها هو يجاور في رحاب المسجد النبوي بين القبر والمنبر ليبدأ دوراً مباركاً في حياته في التصنيف يقول :" فلما طعنت في ثماني عشرة سنة صنفت قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي ρ وكتبته في الليالي المقمرة ..."[5].

ومن مناقبه : قال وراقه محمد بن أبي حاتم : سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان : كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أياماً فكنا نقول له، فقال : إنكما قد أكثرتما علي فاعرضا علي ما كتبتما فأخرجنا إليه ما كان عندنا فزاد على خمسة

---

[1] : شرح النووي 14 . الشاملة ، الإصدار الثاني .

[2] : تهذيب التهذيب ، ابن حجر،43/9.

[3] : المصدر السابق 43/9.

[4] : تهذيب التهذيب ، ابن حجر 46/9 .

[5] : تذكرة الحفاظ ، الذهبي 555/2

عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ، ثم قال : أترون أني أختلف هدراً وأضيع أيامي ؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد[1] .

وقال الفربري:" سمعت محمد بن أبي حاتم ورَاق محمد بن إسماعيل قال :سمعته يقول :ذاكرني أصحاب عمرو بن علي بحديث فقلت لا أعرفه ، فسروا بذلك وصاروا إلى عمرو بن علي فقالوا له : ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه فقال عمرو بن علي :حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث" ، قال محمد بن أبي حاتم : وسمعته يقول :" كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من
كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه" ، وقال أبو مصعب :" محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل"[2] .

ولا يخفى أن البخاري – رحمه الله – جمع كتابه الصحيح إثر اقتراح جاء من شيخه إسحاق بن راهويه ، وقد كتب عن شيوخ كثيرين يقول :" كتبت عن ألف شيخ وأكثر ، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده" [3] .

المطلب الثاني :جهود الإمام مسلم في خدمة السنة وثناء العلماء عليه:

لعل جهود الإمام مسلم في صحيحه بمكان لا يدركه إلا من له اضطلاع في هذا العلم ، فيكفي أن تقرأ مقدمة صحيحه والتي تعد من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بيَن فيها مسلم جملة من القواعد المهمة في علوم الحديث ، وأوضح فيها منهجه في صحيحه بإيجاز ، وإن من يمعن النظر في صنيع مسلم في صحيحه يجد أن مسلماً التزم في صحيحه بمنهجه الذي خطه لنفسه في مقدمته ، ويظهر ذلك جلياً في عدة نواح منهاّ :

أ – إخراجه لحديث الطبقتين الأولى والثانية وطرح الثالثة .

ب _ قبوله لزيادة الثقات .

ت _ تركه لما يتفرد به المحدث .

ث _ احتجاجه بالحديث المعنعن .

ج _ ذكره الأخبار المعللة مع الشرح والإيضاح [4] .

---

[1] : المصدر السابق (556/2) .

[2] : تهذيب التهذيب ، ابن حجر 43/9.

[3] : المصدر السابق 9/ 42- 43 .

[4] : الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، د . محمد طوالبه ص 373-374 .

وقد أجمع من أثنوا على مسلم بأنه إمام زمانه بعد الإمام البخاري – رحمهما الله –، قال أحمد ابن سلمة : " رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما"[1].

وكفى بها شهادة من هذين الإمامين الكبيرين في الجرح والتعديل والعلل والرجال وتمييز صحيح الحديث من سقيمه .

وقال ابن أبي حاتم :" كان ثقة من الحفاظ كتبت عنه بالري ، وقال أبو قريش الحافظ : حفاظ الدنيا أربعة – فذكر منهم مسلماً ، وقال محمد بن الماسرجسي : سمعت مسلماً يقول :صنفت هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم . قلت – الذهبي – : لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري[2].

وقال ابن حجر في التهذيب :" قلت : حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى ، وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب... ".[3]

المبحث الثاني :شرط الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما :

[1] : تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، 2/ 589.

[2] : المصدر السابق ، 589/2.

[3] : التهذيب 114/10.

لم يصرح البخاري ولا مسلم أن شرطيهما في كتابيهما كذا ، وإنما عرف ذلك من مطالعة كتابيهما، ومعرفة منهجيهما وتصرفهما في صحيحيهما، لذا كان البحث عن شرطيهما محل اهتمام من المحدثين ، ولذلك اختلفت اجتهاداتهم في ذلك :

قال الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي :" اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون الشرط الفلاني ، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم.فاعلم أن شرط (البخاري ومسلم) أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، وأن يكون إسناده غير مقطوع فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بن سلمة ....وغيرهم .فلما تكلم في هؤلاء بما لايزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً ، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة "[1] .

وعندما يتطرق الحازمي للعدالة كشرط للصحة يقول :" ثم اعلم يرحمك الله أن لهؤلاء مذهباً في كيفية استخراج الحديث نشير إليها على سبيل الإيجاز وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا... فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو غاية (مقصد البخاري)، والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة ... والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم (شرط مسلم)....، وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية ، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة "[2].

وقال ابن الصلاح في النوع الأول : معرفة الصحيح : " لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك. فقد روينا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول . وروينا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا –يعني في كتابه الصحيح – إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه[3] .

وقال ابن رجب الحنبلي : " وأما مسلم : فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط ، ومن في حفظه بعض الشيء وتكلم فيه لحفظه ، لكنه يتحرى في التخريج عنه ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال : إنه

---

[1] : شروط الأئمة الستة ، المقدسي ، ص 13- 14 .

[2] شروط الأئمة الخمسة ، الحازمي ص57-61.

[3] التقييد والإيضاح ، العراقي ص 30.

مما وهم فيه ، وأما البخاري : فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط ولمن ندر وهمه ، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه " [1].

وأما العنعنة عندهما فيناقشها أستاذنا د. همام سعيد في تحقيقه ودراسته لشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي فيقول :" وأمام هذه المشكلة من مشاكل الاصطلاح تباينت أنظار العلماء فرأى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أن المعاصرة والبراءة من التدليس شرطان لا بد من توافرهما لرفع احتمال الانقطاع ، وأما البخاري وشيخه علي بن المديني فإنهما يشترطان ثبوت اللقاء.... وما يهمنا من هذه الآراء اثنان :رأي البخاري وابن المديني، ورأي الإمام مسلم الذي حرره في مقدمة الصحيح".

ويخلص بعد مناقشته لرأي ابن رجب في السماع وثبوت اللقاء أو المعاصرة وإمكانية اللقاء مع انتفاء التدليس إلى القول:" وإنني أرى في ختام هذه المناقشة رأي مسلم أسلم وأوجه وأثبت وأنه يتناول أدنى مراتب الاتصال ولا يمنع هذا أن يصنف غيره كتاباً فيضيف شرطاً،كشرط اللقاء أو السماع، ولكن هذا الشرط يبقى شرط كتاب لا شرط صحة ، والله أعلم ."[2]

---

[1] : شرح علل الترمذي ، ابن رجب ، ص 227 الشاملة .

[2] انظره مفصلاً في شرح علل الترمذي لابن رجب / تحقيق ودراسة د.همام سعيد 1/195-206 .

المبحث الثالث: الأسس التي اعتمدها العلماء في تلقي أحاديث الصحيحين

إن الله – عز وجل – هيأ لسنة نبيه ρ من يسهر الليالي ويشد الرحال من أجل البحث عن صحة حديث ، أو السؤال عن أحد رجال إسناده أو لطلب علوٍّ في السند وغيرها من الأهداف، وكل ذلك في سبيل الحفاظ على حديث النبي ρ، ولعل الإمامين البخاري ومسلم يتربعان على عرش هؤلاء العلماء ، بما بذلا من جهد كبير في صحيحيهما ، ولعل الله – سبحانه وتعالى – كتب لصحيحيهما القبول عند العلماء ، تكريماً لهما ، فحظيا بالعناية والاهتمام عبر القرون وإلى يومنا هذا .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : عناية العلماء بصحيحي البخاري ومسلم

وقصارى القول أن صحيح البخاري أول مصنف في الصحيح المجرد وهو أصح كتاب بعد كتاب الله العزيز ورجاله مقدمون في الرتبة على غيرهم وأحاديثه على كثرتها لم ينتقد الجهابذة المبرزون في هذا الفن منها إلا القليل مع عدم سلامة هذا النقد ومع هذا كله جمع فيه مؤلفه رحمه الله بين الرواية والدراية وهذه الميزات وغيرها توضح السر في إقبال العلماء عليه واشتغالهم فيه وعنايتهم التامة به فلقد بذل العلماء قديماً وحديثاً فيه الجهود العظيمة وصرفوا في خدمته الأوقات الثمينة وأولوه ما هو جدير به من اهتمامهم فكم شارح لجميع ما بين دفتيه بسطاً واختصاراً ومقتصر على إيضاح بعض جوانبه فألفوا في رجاله وفي شيوخه خصوصاً وصنفوا في شرح تراجم أبوابه وفي المناسبة بينها وغير ذلك من الجوانب التي أفردت بالتأليف .

فإنه لم يحظ كتاب بعد كتاب الله بعناية العلماء مثل ما حظي كتاب صحيح البخاري ، فقد اعتنى العلماء والمؤلفون به : شرحًا له واستنباطاً للأحكام منه وتكلماً على رجاله وتعاليقه وشرحاً لغريبه وبياناً لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك ، وقد تكاثرت شروحه حتى بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه أكثر من مائة وثلاثين شرحاً .

وقد اعتنى العلماء المسلمون بالصحيحين عناية فائقة تمثلت في نواح شتى منها : الاستخراج والاستدراك عليهما ، والجمع بينهما والاختصار ، والنقد، والرجال ،والأطراف، والشرح ، ولك أن تعلم أيضاً أن شروح صحيح مسلم زادت عن ستين شرحاً [1] .

المطلب الثاني : أسس قبول العلماء للصحيحين :

إن البخاري ومسلم عندما عرض كل منهما كتابه على كبار علماء الحديث في عصره ، فأقروه واستحسنوه ليدلل على اتفاق أهل عصريهما على صحة أحاديثهما .

---

[1] : انظر الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، د . محمد طوالبه ص 145 –162 فقد عد 66 شرحاً .

قال الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم : " فالقطع بأصحية الصحيحين متفق عليه بين علماء الحديث قاطبة ، وأهل السلف عامة – كما ذكره سراج الدين البلقيني رحمه الله– والإجماع على أمر ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهل فنه، فالإجماع في الفقه مرتبط بالفقهاء، وفي النحو مرتبط بالنحويين، وفي الحديث مرتبط بالمحدثين"[1].

وها هم جمهرة العلماء من شيوخ البخاري ومسلم وأقرانهما وتلاميذهما ومن جاء بعدهم وإلى يومنا هذا يتلقون أحاديث الصحيحين بالقبول وذلك بالنظر إلى تحقق شرطيهما فيهما ، فقد وقف العلماء عند الشيخين وتناولوا الصحيحين حديثاً حديثاً وفحصوا ودققوا ومايزوا بينهما وتحققوا من التزام الشيخين بشرطيهما ، وهذا أساس قبولهما وسمو مكانتهما التي حظيا بها عند علماء هذا الشأن.

فهذا الإمام النووي يؤكد ذلك ويورد أقوال عدد من العلماء فيقول : " فقال العلماء: هو أول مُصَنَّف صُنِّف في الصحيح المجرد. واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم. واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحًا، وأكثرهما فوائد. وقال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح. وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح صحيح البخاري.

وقد قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه المدخل ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وذكر دلائله. وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري. وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما"[2]

وأما ابن الصلاح فيقول : " أول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم. وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم. و مسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه ، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز ".[3]

ويضيف وهو يناقش العلم اليقيني والعلم النظري الحاصل بهما بعد أن ذكر أقسام الصحيح السبعة قائلاً : " هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: صحيح متفق عليه. يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول ، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به. خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن

[1] : مكانة الصحيحين ، خليل خاطر ص123.

[2] : تهذيب الأسماء ،النووي ص 100/الشاملة .

[3] : التقييد والإيضاح ، العراقي ص 29 .

والظن قد يخطئ وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم".[1]

وهنا لا بد من نقل تعليق الشيخ العلامة أحمد شاكر على كلام ابن الصلاح كما أورده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في التتمة الرابعة { في أن البخاري ومسلم لم يلتزما في أحاديث كتابيهما أن تكون كلها في أعلى درجات الصحة } التي ألحقها بكتاب الذهبي : الموقظة في علم الحديث، قال – رحمه الله– : " والحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث ، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا ، وأما صحة الحديث فلم يخالف فيها أحد"[2] .

انتقاد بعض الحفاظ لبعض الأحاديث في صحيح البخاري والجواب عن ذلك :

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثاً وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث وقد عقد فصلاً خاصاً للكلام على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أورد فيه الأحاديث على ترتيب صحيح البخاري وأجاب على الانتقادات فيها تفصيلاً وقد أجاب عنها في أول الفصل إجمالاً حيث قال: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل" ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال: "فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً:

الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

---

[1] : التقييد والإيضاح ، العراقي ص 43-44.

[2] : الموقظة في علم الحديث ، الذهبي ، اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة ص 144 .

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.
الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.
الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.
الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.
السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن.

وفي ضمن ذكره لهذه الأقسام ذكر الجواب عن ذلك في الجملة وأشار إلى بعض الأحاديث المنتقدة التي فصل القول فيها بما يوضح الجواب الإجمالي. ثم قال: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر". وقال في نهاية الفصل: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق"، إلى أن قال: "فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم" [1].

المطلب الثالث : مزايا الصحيحين[2]

امتاز الصحيحان على غيرهما من كتب الحديث بمزايا عديدة واختصّا دونها بخصائص جليلة ، مما جعلهما في المرتبة الأولى من كتب الحديث بلا منازع ، ومكنت لهما الحظوة الرفيعة في نفوس أهل العلم بالحديث وغيره ، ثم في نفوس عامة المسلمين من بعدهم ، وارتبطت بهما القلوب بعد كتاب الله عز وجل ، بما لم ترتبط بكتاب آخر مثلهما ، وارتفعا مكانة على مكانة ، فكثرت الكتب المتعلقة بهما شرحاً واختصاراً وتعليقاً واستدراكاً...وإلى يومنا هذا والفضل لله أولاً وآخراً.

إن من أهم الميزات التي امتاز بها الصحيحان على غيرهما من كتب الحديث هي :

أولاً : كونهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى:

لقد اتفقت كلمة الحفاظ من أهل الحديث وغيرهم على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى : كتابا البخاري ومسلم –رحمهما الله تعالى–.

قال الإمام ابن الصلاح – رحمه الله–: " وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"[3].

وقال الإمام النووي– رحمه الله– :" وهما أصح الكتب بعد القرآن..."[1]

---

[1] : هدي الساري ، ابن حجر ، الفصل الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني ... ص 374– 402. انظر : الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح ، عبد المحسن العباد ص 22– 23 الشاملة .

[2]: بتصرف عن كتاب مكانة الصحيحين ، خليل خاطر ص 75–87 .

[3] : التقييد والإيضاح ، العراقي ص 29.

ثانياً : كونهما احتويا على أرقى شروط الصحة:

إن تعريف الحديث الصحيح هو:" ما رواه عدل تام الضبط متصل السند من غير شذوذ ولا علة" فشروط الحديث الصحيح إن يحوي الأمور الخمسة: " العدالة، الضبط، اتصال السند، عدم الشذوذ، عدم العلة".

قال الحافظ العراقي :" اعلم أن درجات الصحيح تتفاوت بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة ، وعدم تمكنه ، وإن أصح كتب الحديث : البخاري ، ثم مسلم..."[2]

والذي قاله الحافظ العراقي أمر متفق عليه بين أهل العلم بالحديث.

ثالثاً:الحكم بصحة كل أحاديثهما المسندة:

لقد اتفقت كلمة أهل العلم بالحديث على أن جميع ما في هذين الكتابين مما روياه بالإسناد المتصل المرفوع إلى النبي ρ فهو صحيح ،والجزم بذلك واقع ومقطوع به عندهم.

قال الإمام النووي – رحمه الله- :" وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما"[3]

وقال إمام الحرمين –رحمه الله- :"لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ρ لما ألزمته الطلاق ، لإجماع المسلمين على صحته"[4]

رابعاً: هما أول من صنف الصحيح المجرد:

لقد اتفقت كلمة أهل العلم بالحديث وغيرهم على أن أول من جرد الحديث الصحيح هو الإمام البخاري ثم مسلم رحمهما الله تعالى. قال الإمام ابن الصلاح –رحمه الله-:" أول من صنف الصحيح : البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم ، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري –من أنفسهم-" [5].

خامساً: يحويان أصح الصحيح:

لقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الحديث ما اتفق عليه الشيخان ثم ما رواه البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرطهما ، ثم ما كان على شرط البخاري فقط، ثم ما كان على شرط مسلم فقط.

---

[1] :.التقريب والتيسير ، النووي ص 1 الشاملة.

[2] : انظر مكانة الصحيحين نقلا عن فتح المغيث 23/1.

[3] : تهذيب الأسماء والصفات ، النووي ص 100، الشاملة .

[4] : تدريب الراوي ، السيوطي ، 1/131-132 ، الشاملة .

[5] : التقييد والإيضاح ، العراقي ، 29.

قال الإمام ابن الصلاح – رحمه الله–: "وأعلاها – أي أقسام الحديث الصحيح– الأول ، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا : صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم..."[1].

سادساً: كون أحاديثهما لا يحتاج إلى الكشف عنها:

لما كان الصحيحان أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ، وأن ما اتفقا عليه أصح الصحيح من الحديث ، وهو الذي يعبر عنه : بالمتفق عليه ، والجزم بصحته متفق عليه ، ثم ما رواه البخاري ،. ثم ما رواه مسلم وهو أصح مما رواه غيرهما ، لذا فإن أحاديث الصحيحين يعمل بهما من غير كشف عن حالتها ، وذلك لأن كلا من البخاري ومسلم قد جزم بصحة أحاديث ما في كتابه، ثم تلقي الأمة لهذين الكتابين يغني عن البحث .قال أبو عبد الله الحميدي في كتابه (الجمع بين الصحيحين): " لم نجد من الأئمة الماضين – رضي الله عنهم– من أفصح في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين..."[2]

سابعاً : لم يفصح أحد من المصنفين بصحة ما في كتابه إلا هما :

لم نعلم أحداً من أهل العلم بالحديث قد أفصح لنا – في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين – رحمهما الله – كما قال الإمام الحميدي – رحمه الله – سواءً ممن سبقهما ، أو ممن جاء بعدهما .

قال الإمام البخاري –رحمه الله – : " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لحال الطول " [3] .

وقال الإمام مسلم – رحمه الله– :" ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه" . قاله جواباً لأبي بكر ابن أخت أبي النضر عندما سأله عن حديث أبي هريرة : هو صحيح؟ يعني " وإذا قرأ فأنصتوا " فقال : هو عندي صحيح ، فقال لمَ لم تضعه ههنا ؟ فأجابه بما ذكر"[4] .

ثامناً : اعتناء العلماء بهما :

لقد اعتنى العلماء وخاصة أ هل الحديث بالصحيحين ، عناية لا نعرفها لغيرهما من الكتب ، سواء من كتب الحديث أو غيره – عدا القرآن الكريم– وقد ظهرت تلك العناية الفائقة بذلك التراث الضخم ، إذ كم شارح لهما أو لأحدهما ، وكم مختصر وكم معلق ، وكم مستخرج عليهما أو على أحدهما

---

[1] : المصدر السابق 43.

[2] : التقييد والإيضاح ، العراقي ، 42.

[3]: المصدر السابق 30.

[4] : صحيح مسلم : كتاب الصلاة : باب التشهد.

كل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على هذه الميزة التي لم تعرف لغيرهما .

تاسعاً : تلقي الآمة لهما بالقبول:

لقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول ، وظهر ذلك واضحاً في العمل بهما وقراءتهما والتسليم لهما، والعناية بهما . واقتنائهما إذ لا تخلو مكتبة من المكتبات منهما – إلا نادراً– وليس ذلك خاصاً بطلاب العلم ، بل إننا نرى إقبال الشباب المثقف عليهما بشكل منقطع النظير ، ولا نرى هذا الإقبال على غيرهما من كتب الحديث.

وهذ التلقي – عملاً وتصديقاً– يعتبر من أكبر الدلائل على الجزم بصحة أحاديث الكتابين وإفادتهما العلم، وخاصة إذا عرفنا أن الأمة معصومة من الخطأ.

ولهذا قال الإمام النووي– رحمه الله– :" وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما..."[1]

عاشراً: جلالة رجالهما:

إن أكثر رواة الأخبار ثقات عدول من زمن الصحابة الكرام إلى النصف الثاني من القرن الثالث . وإن الشيخين – رحمهما الله– اختارا من الرجال –على العموم – الدرجة العليا من هؤلاء الرجال ، قال الإمام الحاكم – رحمه الله – : " فليعلم طالب هذا العلم : أن أكثر رواة الأخبار ثقات ، وأن الدرجة العليا للذين في صحيحي البخاري ومسلم ..." [2]

وقال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–في شرح النخبة:" ثم يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه شرطهما، لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح ، ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم ، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم ، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل..."[3]

حادي عشر: دقة الشيخين فيهما:

لقد ضرب الشيخان –رحمهما الله – المثل الأعلى في الدقة والضبط والإتقان في الصحيحين . ويتضح هذا جلياً في إيراد الأسانيد وإعادتها.

وقد يظن الجاهل أن هذا تكرار مخل ، وليس كذلك، وإنما أعاد الشيخان الإسناد لنكت خفية أو جلية ، والأمثلة كثيرة على الحصر ، وإنما أكتفي بإشارات فقد يعيد البخاري السند ويغير فيه شيخه لأن أحد الرواة فيه قد صرح بالسماع أو اللُّقي، أو ذكر قصة تدل على ذلك ، وهو معروف بالتدليس – مع جلالته وثقته– أو يشك في سماعه من شيخه ، فيعيد هذا السند – ولو بنزول – ليبين ذلك.

---

[1] : تهذيب الأسماء ، النووي ص 100 الشاملة .

[2] : انظر مكانة الصحيحين نقلا عن جامع الأصول (172/1)

[3] : انظر مكانة الصحيحين نقلا عن شرح نخبة الفكر (14-15).

كما يتضح في عناوينه والتي هي متون أحاديث ، لينبه على هذا الحديث وإلى الاستنباط ليبين موطن الخلاف ، أو يرد على زعم قائم، وقد لا يجزم في الأمر ليبين أن في الأمر سعة...

وأما عند مسلم فهو واضح وبشكل جليَ من إيراده الأسانيد بعد ذكره للحديث بسند الأصل. وقد يكون قد سمع اسم الراوي من غير بيان أبيه أو نسبه فيقول – وهو ابن فلان – أو : وهو الفلاني – ولا يسوق ذلك في معرض الرواية لأنه لم يسمع ذلك من شيوخه أو يقول : واللفظ لفلان ،؟ أو قال فلان : حدثنا ، وقال فلان: أخبرنا.

ومن تصفح الصحيحين اتضح له ذلك بشكل جلي. والله أعلم.

ثاني عشر : كون الشيخين أعلم الناس بهذا الفن:

إن من المسلَّم به كون البخاري ومسلم أعلم أهل عصرهما في الحديث دراية ورواية وعللاً وضبطاً ، إذ أخذ البخاري عن علي بن المديني والذهلي ومثل ذلك أخذ مسلم – وعن البخاري أيضاً وقد سلَّم لهما بذلك أقرانهما ومن جاء بعدهما ، ولا يعرف بعدهما من يتقدم عليهما في سعة الرواية والاستنباط ،وأكبر دليل على ذلك كون البخاري انتقى صحيحه من زهاء ستمائة ألف حديث ، وجعله حجة بينه وبين الله.

كما كتب عن أكثر من ألف شيخ من الحفاظ .وأخرج مسلم صحيحه من زهاء ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ،أما غيرها فالعلم عند الله . ومكث كل منهما في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة.

وقصة امتحان كل منهما في حفظه وتسليم علماء عصره له معروفة ومسطَّرة.

ثالث عشر :جلالة قدرهما:

إن كلا من البخاري ومسلم –رحمهما الله – كان مضرب المثل في الدين والخلق والعلم والحلم والتواضع...

إن البخاري الذي انتقى صحيحه من زهاء ستمائة ألف حديث ، عرض كتابه على كبار علماء عصره : علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم . فاستحسنوه وشهدوا بصحته ، ومثل ذلك فعل مسلم ،حيث عرض صحيحه بعد تأليفه على أبي زرعة الرازي. وهذه المزايا إنما هي غيض من فيض ، فالعناية بهما مع عدم معرفة كثير من كتب الحديث لأكبر دليل على تلك الحظوة التي منحها الله للشيخين وصحيحيهما ، وكيف لا وقد اتفقت كلمة علماء المسلمين على صحتهما ، وأنهما أصح كتب الحديث ،بل الكتب بعد كتاب الله تعالى. والله أعلم.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

1 – لم يكن قصد الشيخين استيعاب جميع الصحيح، بل كان القصد وضع كتاب مختصر لصحيح أحاديث رسول الله ρ .

2 –. إن الصحيحين قد استوعبا أغلب أصح الحديث الصحيح.

3 – خطورة دعوى الاكتفاء بالصحيحين، فإنهما لم يستوعبا جميع الحديث الصحيح لينادى بوجوب الاعتماد عليهما فقط، فكم من حديث صحيح تلقته الأمة بالقبول وهو في غير الصحيحين .

4 – الحذر من فكرة التصحيح على الصحيحين، ففرق بين القول : صحيح رواه البخاري أو مسلم، والقول: رواه البخاري أو مسلم وهو صحيح .

5– إن أي إساءة للصحيحين هو إساءة للسنة النبوية، وإثم كبير بعد أن أجمعت الأمة عليهما، وتلقاهما علماء الأمة بالقبول .

ثانيا : التوصيات

1 – نشر ثقافة الاهتمام بدراسة وحفظ أحاديث الصحيحين بين الناشئة من أبناء المسلمين، من خلال إنشاء المعاهد المختصة بالحديث النبوي الشريف، ومزيد اهتمام من القنوات الفضائية الخاصة بالسنة النبوية أسوة بالقنوات الخاصة بالقران الكريم .

2 –ضرورة عقد مثل هذه المؤتمرات بين الحين والآخر لتذكير طلبة العلم في هذا العصر بجهود هؤلاء العمالقة من جهابذة العلماء من سلف هذه الأمة.

المصادر والمراجع

1 - القرآن الكريم
2- الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً ، د .الحسيني عبد المجيد هاشم ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
3- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ، عتر ، نور الدين ،ط ثانية ، 1408 هـ- 1988 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان .
4- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، طوالبه ، محمد عبد الرحمن ، ط ثانية 1421 هـ - 2000 م ، دار عمار ، عمان - الأردن .
5- تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد، دار إحياء التراث العربي.
6- التقييد ولإيضاح لما أغلق وأطلق من مقدمة ابن الصلاح ، العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، ط أولى 1411 هـ -1991 م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ،لبنان .
7- تهذيب التهذيب ، العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر، ط أولى 1404هـ- 1984م، دار الفكر
8- الحديث والمحدثون ، محمد محمد أبو زهو ، ط 1404 هـ -1984 م ،دار الكتاب العربي ، بيروت _ لبنان .
9- شرح علل الترمذي ، الحنبلي ، ابن رجب ، تحقيق ودراسة د. همام سعيد ، ط أولى 1407 هـ - 1987م ،مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن.
10- شروط الأئمة الخمسة ، الحازمي ،أبو بكر محمد بن موسى ، ط ثانية 1408 هـ- 1988م ، دار الهجرة ،بيروت .
11- شروط الأئمة الستة، المقدسي ، ابو الفضل محمد بن طاهر ، ط ثانية 1408 هـ- 1988م ، دار الهجرة ،بيروت ، لبنان .
12- صحيح البخاري ، البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ط أولى 1407 هـ - 1986 ، دار الريان للتراث ، القاهرة .
13- صحيح مسلم ، النيسابوري ، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط أولى ،1412 هـ - 1991 م ، دار الحديث ، القاهرة .
14- مكانة الصحيحين ، أ. د خليل إبراهيم ملا خاطر ، ط أولى 1402 هـ ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة .
15- منهج النقد في علوم الحديث ، عتر ، نور الدين ، ط ثالثة 1997 م ، الإعادة الخامسة والعشرون 1425 هـ - 2005 م ، دار الفكر ، دمشق _ سورية .

16- الموقظة في علم الحديث ، الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة ، ط ثانية 1412 هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
17- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، ط أولى 1407 هـ - 1986 ، دار الريان للتراث ، القاهرة .